MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

ازدراء الأديان!

منصور شيخ عمر

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا.

الملخص التنفيذي

يعاني المجتمع الإسلامي العربي من مأساة حقيقية؛ تكمن داخل جهله المقدس الذي صُنع بعقول شيطانية كهنوتية! أدت إلى إعادة إنتاج أزماته عبر القرون، وكانت الحركات الإصلاحية دائماً ما تُجابه من قبل المنتفعين من أزمات هذا المجتمع؛ سواء من السلطة السياسية المستبدة التي يشكل تجهيل الشعوب وتغييبها أكبر أركان قيامها، أو السلطة الدينية الغاشمة التي تحيط بها، حيث تقوم الأخيرة بإصدار فتاوى التكفير والردة بحق المفكرين والمصلحين؛ الذين يحاولون التفتيش في ذلك السمّ المعسول الذي صار يشكل الفكر المُتبنى لدى عوام المجتمع الإسلامي؛ الذي أنتج له أزماته التي يعيشها اليوم، فمحاكم القضاء المدنية العربية اليوم في الدولة الحديثة؛ حظيت بإرث محاكم التفتيش من العصور المظلمة، وأخذت تمارس الاستبداد الفكري ضد المثقفين والمتنورين وتقاضيهم بتهمة ازدراء الأديان وتجرمهم بهدم ثوابت التراث؛ أو ما يزعمون أنه ثوابت الدين، أو بإنكار المعلوم من الدين بالضرورة؛ حتى تحولت هذه التهمة إلى كابوس يطارد المفكرين والمتنورين عند أي مقاربة نقدية لأفكار هذه المجتمعات البائسة.

سنحاول في هذه الورقة مناقشة المسألة من خلال المحاور الآتية:

- **سنّة تحريف الرسالات**
- **الإصلاح وإعادة تفعيل التكريم الإلهي لبني آدم**
- **الانفتاح الفكري دليل التمدن المجتمعي (ماورائيات النص القرآني)**
- **ظلامية الاستبداد الفكري وظهور محاكم التفتيش**
- **ما هو ازدراء الأديان؟**
- **ازدراء الأديان أم ازدراء دين؟!**
- **إشكالات حول تهمة ازدراء الأديان**
- **تكوين المجتمع الأحادي وإنتاج التعصب**
- **عباءة القداسة من الدين إلى التراث**
- **حرية النقد مقابل حرية الممارسة**

المدخل

إن الدين بجوهره هو نظام حياتي للأفراد والجماعات؛ يقدم مجموعة قيم أخلاقية تسعى في تطور المجتمع الإنساني ورقيّه، بالإضافة إلى طقوس شعائرية تمارسها الجماعات بهدف إثارة مشاعر التضامن فيما بينهم وتفعيل العواطف، منها ما هو عقلاني! ومنها ما هو غير عقلاني!

ويتكفل التطور الإنساني بغيابه عن ساحة المجتمع، بالإضافة إلى مجموعة أفكار ومعتقدات تشكل العقل الفردي والجمعي وتولد سلوكهم البشري، ولكن يبقى الحكم في تقييم هذه المكونات للعقل البشري الذي يسير واقعاً وحقيقةً نحو الرقي وفق التطور المعرفي للمجتمعات، فقديماً كان هناك خلط بين السحر والدين، ولكن سيرورة هذا العقل حتمت على المجتمعات التمييز بين الدين كنظام يسعى لترقي المجتمعات وعقلنتها؛ والسحر الذي هو استلهام الأساطير من الماضي والعودة إلى اللاعقلانية التي كانت عليها المجتمعات البدائية ومن بعدها.

هذه هي سيرورة العقل البشري في التعامل والحكم على أي نظام يحكم العلاقات الاجتماعية سواءاً كان ديناً سماوياً أو نظاماً وضعياً، وما نحن عليه اليوم إلا صيرورة التاريخ فنحن نتيجة الأمس.

سنّة تحريف الرسالات

ما يلبث أن يعبث أهل الشر في هذا النظام الحياتي، فيقومون بإفساد القيم الأخلاقية والمعتقدات الدينية ويُبقون على الشعائرية والطقوسية، ليجعلوها محور النظام الديني وأساسه الذي يقوم عليه، لتكوين عقل جمعي مغيّب تسهل السيطرة عليه، فيتم بذلك إلغاء الجانب العقلي وتقييده! وتتم محاربة كل من يسعى لتفعيل العقل القيمي والتفكير النقدي، فيحصل الجمود في هذا النظام، ويتحول من نظام حياتي إلى دين شعائري طقوسي مقدس لدى الأفراد، يتحول بصيرورة الجمود إلى نظام رجعي متخلف لاعقلاني يسير بالمجتمع البشري نحو الخروج من الأنسنة التي مناطها تفعيل هذا العقل البشري.

الإصلاح وإعادة تفعيل التكريم الإلهي لبني آدم

وهنا يتدخل العقل الفردي النقدي ليرسل تلك الأصوات الصارخة بالمجتمعات، يدعوها إلى عقلنة دينها وإعادتها إلى طريق العقل الذي هو مناط الحكم على الأمور، ولكن ديدن أهل الإفساد هو رفض كل دعوه للتعقل والتجديد ومحاربة دعاته بدءاً من نوح إلى ابراهيم اللذين حاولا تفعيل الجانب الفكري في أقوامهم، إلى لوط عليهم السلام الذي انتقد السلوك اللاأخلاقي في قومه، ولكن كان الاصطدام الأول لدعاة الإصلاح مع الأفراد التي تم تكوين عقلها الجمعي؛ إما بشخصنة مقدساتها وصناعة رمزها الحسي المشخص، أو إبعادها عن الفكر التجريدي الذي هو مقياس التطور في الفكر الإنساني، أو بإقامة طقوس تتناسب مع رغباتها وشهواتها النفسية واعتبارها عملاً سوياً.

الانفتاح الفكري دليل التمدن المجتمعي (ماورائيات النص القرآني)

نلاحظ أن القرآن يخبرنا بمستوى تمدن المجتمعات وبداءتها، ففي إبراهيم عليه السلام مثلاً، كان القوم في مستوى انغلاق فكري وتعصب، فبكلمةٍ بسيطةٍ حين قال لهم:

أُفٍّ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ * قَالُوا حَرِّقُوهُ وَانْصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ. الأنبياء:٦٧/٦٨.

على النقيض من فرعون موسى الذي كان يعتبر نفسه بمكان الإله فقد قال لقومه:

وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي. القصص:٣٨.

ومع ذلك فهو فتح باب النقاش والحوار مع موسى، فهذا المشهد يعبر عن مدى تمدن المجتمع الفرعوني آنذاك وقبوله للمخالف، رغم أنه في النهاية نجد أن محاربة دعاة التحرر والتعقل هو سلوك المجتمعات المنغلقة فكرياً والسلطات المستبدة حكماً.

ظلامية الاستبداد الفكري وظهور محاكم التفتيش

مع تقدم البشرية وتطور أنظمة الحكم؛ انتقل شكل محاربة المصلحين والمتنورين من الاصطدام مع الأفراد أو الحكام بشكل مباشر ليأخذ شكلاً قانونياً بما يسمى بمحاكم التفتيش التي تعبر عن محاكمة الفكر الديني خاصة.[1] التي اشتهرت بها أوروبا في العصور الوسطى وحملت لواءها الكنيسة، وتمت فيها محاكمة كل من يخالف معتقداتها أو أراء رهبانها، حيث راح ضحيتها (١٣) ألف شخصاً، حتى ألغيت في القرن التاسع عشر في بداية عصر النهضة في أوروبا، وتم إيقاف سلطة الكنيسة وفضح مظالم محاكم التفتيش فيها، وبزغ بذلك فجر عصر التنوير وبدأت ثوره المعلوماتية تحت لواء العلمانية.

أما محاكم التفتيش في التاريخ الإسلامي كما يعبر عنها الأستاذ احمد منصور كانت تستلزم تيارات سياسية ومذاهب دينية، وأن التيار الديني الحاكم هو الذي يقوم بمحاكمة خصومه وتكفيرهم والتخلص منهم باسم الدين.[2] بدءاً من حروب الردة التي كانت ذات أهداف اقتصادية بحتة في العهد الراشدي مروراً بحركات الزندقة في العهد العباسي ذات الأهداف السياسية، ولقد أخذ الاستبداد الفكري والديني في تاريخ الإسلام أشكال متعددة وسمي بأسماء منها التكفير والردة والهرطقة والزندقة والضلال إلى أن انتهى اليوم في ظل الدولة الحديثة بما يسمى تهمة ازدراء الأديان لضمان حماية التيار الديني الحاكم من أي نقد والحفاظ على الكهنوت بشكل قانوني في عصر الديمقراطية.

ما هو ازدراء الأديان؟[3]

بدايةً إن الأديان المقصودة في المصطلح الوارد هي الأديان الإبراهيمية الثلاثة، وإن البلدان التي تتبنى في دستورها أحد هذه الأديان هي الأكثر استخداماً لهذه التهمة مثل السعودية ومصر وسوريا

١ محاكم التفتيش

٢ أحمد صبحي منصور: بداية محاكم التفتيش في تاريخ المسلمين. موقع الحوار المتمدن

٣ ازدراء الأديان

والكويت والسودان، بدعوى الحفاظ على الوحدة الوطنية، فهي تجرم الأفكار التي تحض على الكراهية والعنف، ففي مصر تنص المادة «٩٨» من قانون العقوبات المصري.[٤] على «تجريم كل من استغل الدين بالقول او الكتابة أو الرسم لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة أو التحقير أو ازدراء الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية إليها أو الإضرار بالوحدة الوطنية» وقد شُرِع نص هذه المادة قانونياً بعد الفتنة الحاصلة بين الأقباط المسيحين والمسلمين في مصر.[٥]

ازدراء الأديان أم ازدراء دين؟!

واقعاً نرى ازدواجية في تطبيق المادة ٩٨ من قانون العقوبات المصري، حيث إن القضاء المصري في الآونة الأخيرة أصدر الكثير من العقوبات بحق عدد من المفكرين من أبرزهم المستشار أحمد عبده ماهر.[٦] وحكمت عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة ازدراء الأديان، لأنه أصدر كتاب بعنوان «إضلال الأمة بفقه الأئمة» يحاول من خلاله تسليط الضوء على المنهج المتطرف الذي يدرس في المعاهد الشرعية وكليات الأزهر، ليبين لنا أن هذا المنهج لم ينتج لنا سوى التخلف والإرهاب، وكان عرضه عرضاً علمياً أدبياً لم يشتم فيه أحداً، وعلى الرغم من أن المحكمة تراجعت بعد فترة عن هذا الحكم.[٧]

ولكنها ما زالت تصدر أحكامها العشوائية غير المنضبطة -كما يعتبرها المثقفون- بحق مفكرين أمثال إبراهيم عيسى وإسلام البحيري، في المقابل نرى أحد دعاة المدرسة التراثية «وجدي غنيم» يشتم ويلعن ويتكلم في أهل الصليب أنهم كلاب أهل النار وأنهم أنجاس الأرض.[٨]

ويتكلم بكل سفاقة عن أتباع الديانة المسيحية على الهواء وفي مقاطع مسجلة له عبر اليوتيوب، ومع ذلك لم نجد للمحكمة المصرية أي ردة فعل تجاه هذه السفاقة التي من شأنها أن تشعل فتيل الطائفية، وتعيد الفتنة بين المسلمين والمسيحيين في مصر التي تم إقرار هذه المادة في قانون العقوبات لأجل هذه الحادثة لما فيها من تمزيق للوحدة الوطنية وزعزعة للسلامة المجتمعية.

إشكالات حول تهمة ازدراء الأديان

هناك إشكالات مبدأية حول هذه التهمة فعلى سبيل المثال، إن القانون المصري قد حدد عقوبة تهمة ازدراء الأديان بالسجن لمده تتراوح بين سته أشهر إلى خمس سنوات.[٩] لأي تعبير أو كتابة أو رسم يحط من قدر الأديان، ويتوفر في هذا الجرم الركن المادي والمعنوي، وأن الأمر راجع إلى النائب العام للنظر في خطورة هذا الجرم لتحديد العقوبة المناسبة.

ولكن التجريم كما يفهمه الحقوقيون لا بد أن يكون فيه ركن العمد والقصد، حيث إن تجريم الازدراء يجب أن يتوفر فيه عمد التحقير والشتم لثوابت هذا الدين، وليس لرموزه التي أخذت طابع القداسة

---

٤ قانون العقوبات المصري. رقم ٥٨. المادة:٩٨. الفقرة (و) لسنة ١٩٣٧.

٥ الفتنة الطائفية في مصر عام ١٩٨١. موقع معرفة

٦ التفاصيل الكاملة لحبس المستشار أحمد عبده ماهر بتهمة ازدراء الأديان. موقع شروق نيوز

٧ إلغاء الحكم بالسجن على المستشار احمد عبده ماهر. موقع أخبار العالم العربي

٨ شتم وجدي غنيم للأقباط النصارى

٩ قانون تجريم ازدراء الأديان في مصر

المجتمعية، ثم إن الفترة الزمنية في هذه العقوبة يعتبرها بعضهم عبثاً قانونياً. وأن الحكم فيها تابع وخاضع للهوى الشخصي للقاضي، غير أن هذا النص قد عُبر عنه بمصطلحات فضفاضة غير مقيدة أو محددة، فكلما كان النص مبهماً كانت دائرة تأويله أوسع، مما دعا عدداً من المثقفين المصريين لإطلاق حملة بعنوان «لا لمحاكم التفتيش» مطالبين بإلغاء هذه المادة باعتبارها تناقض حرية التعبير وتقف عائقاً أمام حرية الفكر.[١٠]

حيث تعتبر عقبة في تجديد الخطاب الديني؛ فالخطاب التقليدي التراثي؛ أنتج لنا التطرف والتخلف على مدى قرون بسبب محاربة الفكر التنويري وإصدار الأحكام القضائية بحق عدد كثير من الباحثين والمفكرين والمتنورين في مصر وغيرها.

تكوين المجتمع الأحادي وإنتاج التعصب

ونرى في تهمة ازدراء الأديان ضمان للتنميط المجتمعي، حيث إن الاسم والجنس والجنسية والعرق والدين أمور موروثة، وليست اختيارية أو اصطفائية كما يظن بعضهم إلى حدٍّ ما من العمر، حيث إن هذا الأمر متعلق بالثقافة الفردية للأشخاص بعد بلوغ سن الرشد، فمثلاً لو أن شخصاً ما ولد في مكان ما لكانت نسبة احتمالية تدينه بدين ما هي نسبة الأشخاص الموجودين في ذات البلد والذين يدينون بهذا الدين، فمع النشأة المجتمعية وثقافة الأغلبية ينشأ هذا الفرد في محيط مليء بأشخاص ذوات ألقاب علمية كالطبيب والمهندس والأستاذ والعالم وكلهم يؤمنون بذات المعتقد، فيقع بفخ الإيحاء المجتمعي كما يسميه الدكتور علي الوردي، فإذا طرق الشك الفطري عقل هذا الفرد، واستنكر واستهجن المعتقدات اللاعقلانية والسلوكيات اللاأخلاقية؛ كما فعل إبراهيم ولوط عليهما السلام؛ هل يعتبر ذلك ازدراءاً للدين؟ أم أنه رفضٌ فطريٌ لما تظنه المجتمعات أنه دين بمغالطة التواتر والاحتكام للموروث؟ وما محاكم اليوم إلا انعكاس لثقافة أقوام نوحٍ وإبراهيمَ وموسى وعيسى ومحمدٍ عليهم السلام.

عباءة القداسة من الدين إلى التراث

إن المغالطة التي تقوم عليها تهمة ازدراء الأديان؛ تكمن في أن البوصلة القداسية للشعوب الإسلامية لم تعد تتوجه نحو الذات الإلهية وشخوص الرسل والكتب السماوية، بل انحرفت عنها وتحولت القداسة إلى الأشخاص من أتباع وأتباع الأتباع وأصحاب المذاهب والمفسرين، وصاروا هم أهل الشرع وأصله؛ الذين تستنبط منهم الأحكام! ويحرم بقولهم الحلال ويقيد المطلق!

ومن هنا يجب أن نفرق بين الدين والفكر الديني الشخصي، حيث إن الدين مجموعة النصوص المجردة التي تحمل أوجه التفسير والتأويل بحسب ثقافه العصر والخلفية المعرفية لقارئ النص، أما الفكر الديني هو نتاج بشري في فهم تلك النصوص وتأويلها بحسب ثقافة عصر المفسر وخلفيته المعرفية، وبناءاً عليه فإنه كلما تقدمنا في الزمن نحو المستقبل؛ زادت المعارف العلمية واتسع الأفق المعرفي للفرد وصار أقدر وأجدر لتأويل النص الديني بدائرة معارف أوسع من دائرة المعارف؛ التي تم تأويل

١٠ لا لمحاكم التفتيش. حملة يطلقها مثقفون في مصر. موقع فرنسا ٢٤

النص استناداً عليها في الماضي، وعليه فإن نقد الأفهام البشرية لا يعني نقد النص الديني الثابت، لأنها نتاج بشري تراثي ولا قداسة للتراث خاصةً إذا كان عائقاً في وجه التطور الإنساني للمجتمعات البشرية.

حرية النقد مقابل حرية الممارسة

إن حرية الفرد في انتقاد فكرة في الموروث أو التحذير منها؛ هو ممارسة ضمن حرية التعبير، فكما أن متبني هذه الفكرة له حق الممارسة إذا لم يكن بها ضرر، فإنه ينبغي أن يكون للمخالف حق النقد من وجهة نظره الشخصية كفرد مسؤول ضمن مجتمعه؛ ولكن بعيداً عن السخرية والاستهزاء والتحقير من معتقدات الآخر.

إنما يكون الهدف من النقد هو التفتيش في خفايا وماورائيات هذه المعتقدات؛ أو تصحيح للفهوم السطحية الساذجة لنصوص الدين الثابتة، وهذا ما لا يجب أن يكون له قيود خاصةً إذا كانت الفائدة مجتمعية، فالنقد هو ردة فعل مرتبطة بفعل أو قول من ورائه اعتقاد؛ أخذ طابع القداسة بالتضليل الكهنوتي والمنبري، احتمالية أن يكون هذا الاعتقاد محرف احتمالية كبيرة جداً وفق سيرورة الأديان وفلسفة إرسال الرسل القائمة على تصحيح مسارات الأقوام بعد موت رسلها وانحراف أتباعهم وتحريف رسالاتهم، بإرسال رسل جدد، فالنقد الحاصل هو نقد للسلوك والفعل والفكر، وليس للشخص أو الدين او ثوابت الدين النصية المنزلة ضمن الكتب السماوية.

ختاماً

إن الأديان من نظرة علمية ما هي إلا أفكار غير قابلة للإثبات لأنها في الغالب لا تخضع للتجربة؛ فهي غير قابلة للتصديق أو التكذيب منطقياً، أما من ناحية قداستها فإن المسألة تأخذ أبعادها النفسية، وأن الفجوة بين حرمة الأديان وحرية الرأي والتعبير، جعلت من كل مقاربة نقدية علمية لمسائل التراث الذي هو نتاج بشري لفهم النص الديني الثابت جريمة! يعاقب عليها كل مفكر أو مصلح بتهمة الازدراء التي تعتبر جريمة مجتمعية قبل أن تكون جريمة قانونية مزعومة، لأن هوى المجتمعات الإسلامية العربية هوى داعشي ميال للعنف ومحتكم للجهل.

MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا